الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة **BoT/06.22/DOC 8.0**

مجلس الأمناء 17 -
18 يونيو 2022

بخصوص
البند 0.8 من جدول

بند جدول الأعمال: 0.8

تقرير من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بشأن اجتماعها المنعقد في 24 مارس 2022 و 18 مايو 2022

ملخص:
بموجب لائحة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) هـ.1.ب)، انعقدت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) في 24 مارس 2022 و 18 مايو 2022. وطرحت اللجنة توجيهاتها وإرشاداتها بشأن السياسات التي تتعلق بالمجالات الرئيسية التالية:

راجعت وأحاطت علمًا بالآتي:

1) تحديث من الرئيس، بشأن الخطوات التالية بخصوص مدة المنصب وخطة التناوب، ووافق على تلقي تقرير رسمي آخر في اجتماعه المقبل.
2) المدفوعات الخاصة للفترة من 1 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2021
3) جميع حوادث الاحتيال التي تم إغلاقها مؤخرًا وحوادث الاحتيال المستمرة المنتهية في 28 فبراير 2022 واتفق على وضع الأمر المتعلق بالتعامل مع مبالغ الاحتيال المستردة في ميزانية اتحاد IPPF كنقطة من نقاط المناقشة، أثناء عملية التخطيط والميزنة للفترة من 2023 إلى 2025.
4) التحديث بشأن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق برحلة التمويل حتى 28 فبراير 2022.
5) تقرير المدققين وتوصياتهم المقدمة ضمن تحديث التدقيق.
6) تقرير إدارة الحوادث والحماية للربع الأول من عام 2022.
7) تقرير إدارة الحوادث والحماية لشهر أبريل من عام 2022.
8) التحديث المالي للربع الأول المنتهي في 28 فبراير 2022.
9) توقعات الربع الأول المالية لأرصدة العام 2022.

اعتمدت

1) محاضر الاجتماعات السابقة المنعقدة في 17 فبراير 2022 و 24 مارس 2022.
2) الموافقة على سحب مبلغ سداد الرصيد المستحق من الأموال إلى مشروع التثقيف الجنسي الشامل الذي تدعمه وزارة الشؤون العالمية الكندية (GAC)، باعتباره نفقات غير متوقعة في إطار الميزانية الحالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) مع إدراج إيضاحات في حسابات الإدارة.
3) أحاطت علمًا بخطة الضمانات العالمية لعام 2022 ووافقت عليها.
4) راجعت واعتمدت مذكرة مصدر القلق المستمر التي يتعين تقديمها للمدققين لإجراء تدقيق البيان المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.
5) الورقة المتعلقة بمدة المنصب وخطة التناوب ومراجعة الأداء، التي يتعين تقديمها إلى مجلس الأمناء.
6) اختيار Morgan Stanley (مديري علاقاتنا الحاليين في الولايات المتحدة) للاستثمار في صندوق وقف الرأس الأخضر نيابة عن اتحاد IPPF وتقديم تحديث شهري عن هذا الصندوق و
7) استخدام بوابة تداول الديون عبر الإنترنت (في المملكة المتحدة) لاستثمار الفائض قصير الأجل في صناديق الديون، بتوجيه من أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).
8) مسودة البيان المالي المدقق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وتوصي مجلس الأمناء باعتمادها في اجتماع شهر يونيو.

الإجراءات المطلوبة

1) مجلس الأمناء يحيط علمًا بالتقرير المقدم من رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).

2) وبناءً على توصية لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، يتعين على مجلس الأمناء نظر والموافقة على

أ) سجل المخاطر الجديد.

ب) سحب مبلغ 199,000 دولار أمريكي من الاحتياطيات العامة لتكلفة إنشاء وبدء تشغيل مكتب في أبيدجان.

ج) إعادة تخصيص 425,000 دولار أمريكي، من مخصصات المسار 1 لمنح الجمعيات الأعضاء لتوفير الأموال اللازمة لتعزيز بصمة الجمعيات الأعضاء.

د) رقم التخطيط الإرشادي للفترة من 2023 إلى 2025 وتخصيصه: (1) لمسارات التمويل الأساسي الثلاثة؛ و (2) للجمعيات الأعضاء والسكرتاريا

هـ) مسودة البيان المالي المدقق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة **CFAR/18-05/DOC/2.3**

لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) **بخصوص البند 3.2 من جدول الأعمال**

ملخص

اجتمعت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) في 24 مارس 2022. ونستعرض في هذه الورقة محضر الاجتماع.

الإجراء المطلوب

قيام لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) **بمراجعة واعتماد مسودة محضر اجتماع لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)** المنعقد في 24 مارس 2022

بحضور:

أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR):	اليزابيث **شيفر**، رئيسة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) جوديث **مافون**، عضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) لاكشان **سنيفيراتنى**، عضو لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) ميسرة **أحمد**، عضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) نيكوليت **لونين**، عضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)
الموظفون:	فارون **أناند**، مدير المالية والتكنولوجيا جين **ديسبورو**، مراقبة مالية نيشا **غوهيل** (مدونة الملاحظات)
المدققون الداخليون:	مارك **سوليفان**، مدير ضمانات المخاطر، مؤسسة RSM Risk Assurance Services LLP
المدققون الخارجيون:	نيكولا **ماي**، شريكة، المنظمات ذات الأغراض الاجتماعية وغير الربحية، Crowe U.K. LLP
مشاركة بسبب بنود جدول الأعمال ذات الصلة:	نيڤيل **فان سيترت**، مدير المخاطر والشؤون القانونية والامتثال
لم يتمكن من الحضور:	ألڤارو **بيرميجو**، المدير العام باينس **غاواناس**، أمينة صندوق اتحاد IPPF، عضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)

1. الترحيب والمقدمة.

رحب الرئيس بجميع من حضروا الاجتماع وبدأت الإجراءات بالبند الخاص بتقرير الرئيس (انظر النقطة 3 أدناه)

2. جدول الأعمال رقم 2 - البنود الإجرائية

2.1. الاعتذار عن الغياب

ورد اعتذار عن الغياب من باينس.
ولم يكن ألفارو على ما يرام، لذا لم يتمكن من الحضور. وأعربت اللجنة عن أطيب تمنياتها له بالشفاء العاجل.

2.2. مسودة جدول الأعمال والجدول الزمني

طلب فارون مبادلة البندين 8 و 9، للتمكن من مراجعة مذكرة مصدر القلق المستمر والموافقة عليها قبل انقضاء المدة المحددة للاجتماع.
لم تُقدم أي طلبات/ تعليقات أخرى. وكان جدول الأعمال بالصيغة المنقحة المطلوبة.
الإجراء: *تم اعتماد جدول الأعمال بصيغته المنقحة.*

2.3. محضر اجتماع لجنة المالية والتدقيق

راجع أعضاء اللجنة محضر الاجتماع السابق ووافقوا عليه بالإجماع.
الإجراء: *وافقوا على محضر الاجتماع السابق المنعقد في 17 فبراير 2022.*

2.4. الأمور المترتبة

لم تترتب على ذلك أي أمور.

3. تقرير رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)

أطلعت ليز اللجنة على مداولات اجتماع مجلس الأمناء المنعقد في 9 و 10 مارس 2022 فيما يتعلق بمدة المنصب ومتطلبات تناوب الأعضاء في المجلس ولجانه.

وسلطت الضوء على المخاطر الشديدة التي واجهت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بسبب طريقة إنشائها بعد انتهاء إصلاحات الحوكمة. وأبلغت الأعضاء أن جميع من انتقلوا من اللجنة السابقة (أي قبل الإصلاحات) إلى اللجنة الجديدة، سوف تنتهي فترة ولايتهم ولا يمكن إعادة تعيينهم في اللجنة ولا في المجلس. وهذا يعني أن اللجنة إن لم تضع استراتيجية للتناوب والتعاقب الآن، فسوف تتغير لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بأكملها في عام 2023، ما يؤدي إلى فقدان الذاكرة/ المعرفة المؤسسية بالكامل.

وأبلغت ليز أنها ستتحدث، مع فارون وأشيل، مع لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) للعمل على الخطوات التالية لتيسير عملية الانتقال. وسلطت الضوء على أن استمرار الأعضاء أمر بالغ الأهمية، وبالتالي من المهم العمل على توفير نوع من التوجيه والإعداد المبكر لأعضاء جدد في اللجنة. وطلبت ليز من جميع الأعضاء أن يبدأوا التفكير في الأفراد الذين يمكن التوصية بانضمامهم إلى اللجنة سواء من الجمعيات الأعضاء أو الخبراء الخارجيين حفاظًا على التوازن السليم في اللجنة.

وتساءلت نيكوليت ومارك عن مواصفات المرشحين الذين تبحث عنهم لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).

وأوضحت ليز أنها كانت تأمل أن يتمكن اتحاد IPPF من جذب أفراد يفهمون طبيعة العلاقة بين التمويل والحوكمة. وأوضحت أن اللجنة الحالية مزيج جيد من الأعضاء الداخليين والخارجيين، ومع مضي اللجنة في مهامها قدمًا، تأمل أن تتولى المزيد من المسؤوليات المفوضة من مجلس الأمناء، حتى لا نضطر إلى إحالة جميع التفاصيل (على النحو المطلوب حاليًا) إلى المجلس للموافقة عليها. وأوضحت أن اللجنة بحاجة إلى التأكد من تركيزها على الأمور الجوهرية والمهمة، وقيامها بتيسير إدارة المخاطر وتعزيز تواصلها مع المجلس.

وأبلغت الأعضاء أن المواصفات المطلوبة في الأعضاء الجدد سوف يُكشف عنها قريبًا، ليتمكن الأعضاء من الرجوع إلى الشبكات التي ينتمون إليها لتحديد المرشحين المحتملين.

وأضاف فارون أن الخطة يجب أن تضمن التعاقب الملائم في خروج الأعضاء القدامى وانضمام الأعضاء الجدد، حتى لا تتعرض اللجنة لنفس الموقف في المرة القادمة.

وأبلغت ليز اللجنة بأن كل ما ورد أعلاه سوف يُنظر فيه وسوف تُقدَّم مذكرة بشأن المضي قدمًا إلى اللجنة في اجتماعها المقبل.

بند المعلومات: *تم الاتفاق على استلام الخطة/ الإستراتيجية الخاصة بمدة المنصب وخطة التناوب التي تتعلق بأعضاء اللجنة، في اجتماعها القادم.*

4. سجل المدفوعات الخاصة من 1 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2021

قدم فارون المدفوعات الخاصة الثلاثة في سجل المدفوعات الخاصة للجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR). وأوضح أن السجل الحالي التزم بالمستويات المرجعية السابقة لضمان تحديد موعد نهائي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. وأبلغ اللجنة أن المستويات المرجعية المقررة الجديدة سوف تُعتمد في سجل المدفوعات الخاصة المقبل.

ولم تُطرح أسئلة أخرى.

بند المعلومات: *أحاطت اللجنة علمًا بالمدفوعات الخاصة للفترة من 1 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2021*

5. تحديث بشأن حوادث الاحتيال المنتهي في 28 فبراير 2022.

5.1. قدم نيڤيل ڤان سيترت إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) تقرير حوادث الاحتيال المنتهي في 28 فبراير 2022. وسلط الضوء على الحاجة إلى تقديم تقرير مفصل وفقًا للأسئلة التي طرحتها مفوضية المؤسسات الخيرية بشأن الحاجة إلى إطلاع الأمناء باستمرار على ما يُكتشف من حالات الاحتيال. وتساءل عن الأعضاء إن كانوا يشعرون بالارتياح تجاه التفاصيل الواردة في التقرير؟

وأوضح نيڤيل أن الجهات المانحة كانوا سعداء بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) ويقومون الآن بالربط بينه وبين فرقهم المعنية بقضايا الاحتيال للحصول على تحديث منتظم بشأن الأمور المتعلقة بالاحتيال وسوء الإدارة في جميع قطاعات الاتحاد.
وتقدمت نيكوليت بالشكر للإدارة على التقرير المفصل، وأضافت أنه يزخر بالكثير من المعلومات المفيدة جدًا وطلبت استمراره.

5.2. وسلط نيڤيل الضوء على حالتين محددتين، الأولى تتعلق بجمعية خيارات صحة الأسرة الكينية (FHOK) والثانية بجمعية تنظيم الأسرة في ليبيريا (PPA).

أ) **أما جمعية خيارات صحة الأسرة الكينية (FHOK)**، فقد رفع أعضاء مجلس جمعية (FHOK) السابقون تظلمًا ظل عالقًا في المحاكم المحلية، ولم يُحرز أي تقدم في هذه الحالة. ومع ذلك، كان هناك مشروع ممول من وزارة الشؤون العالمية الكندية (GAC) لدعم 3 مراكز امتياز معنية بالتثقيف الجنسي الشامل، وكان مقر أحدها في البداية في جمعية FHO، كينيا. وبالنسبة لهذه الحالة، قام الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بتحويل مبلغ 378,311 دولار كندي، ومع ذلك لم يتلق أي تحديث يتعلق بهذا الأمر من جمعية خيارات صحة الأسرة الكينية (FHOK). ودخل تنفيذ المشروع عامه الأخير، وكان لا بد من حسم الأمر وإبلاغ الجهة المانحة بشأن هذه الأموال. وفي الظروف العادية، سوف يحتاج الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) ضمن حدود مسؤوليته إلى رد هذه الأموال إلى وزارة الشؤون العالمية الكندية (GAC). ومع ذلك، كان هناك شعور بأن هذه الأموال إن أمكن سحبها من ميزانية/ احتياطيات اتحاد IPPF الأساسية الحالية وسدادها في المشروع، فقد يترتب على ذلك الفوائد الرئيسية التالية:

1) بدء مناقشة مع وزارة الشؤون العالمية الكندية (GAC) لإعادة برمجة هذه الأموال خلال الفترة المتبقية من الاتفاقية الحالية، ما يؤدي إلى تمكين الدعم اللازم لبعض التدخلات البالغة الأهمية التي قد تساعد اتحاد IPPF على تحقيق بعض النتائج المتوقعة من المشروع بالإضافة إلى الحل رقم 3.
2) قدم اتحاد IPPF تمويلًا جديدًا لمدة 4 سنوات كان قيد المراجعة وبقيمة **16 مليون دولار كندي** (باستثناء 2 مليون لصندوق إجراء الإجهاض الآمن (SAAF)) لدعم مشاريع أخرى بما في ذلك مركز الامتياز المعني بالتثقيف الجنسي الشامل. وسوف يقطع هذا الإجراء شوطًا طويلاً في بناء علاقة أقوى مع وزارة الشؤون العالمية الكندية (GAC) وتعزيز فرص الموافقة على ذلك.

وسُئل الأعضاء إذا كانوا يفضلون الموافقة على السحب من الاحتياطيات، أو يفضلون تحميل المبلغ المسترد كنفقات غير متوقعة في إطار ميزانية السكرتاريا الأساسية وإدراجها على أنها مصروفات مع إيضاح السبب.

ب) **فيما يتعلق بجمعية PPAL**، تم إبلاغ اللجنة باكتمال التحقيق في الاحتيال وتم إبلاغ الجهات المانحة ومفوضية المؤسسات الخيرية بالأرقام المحدثة. ولم تسأل الجهات المانحة كثيرًا حتى الآن ولم تطلب استرداد منحتها.

5.3. وسلط نيڤيل الضوء على أن توفير برامج التوجيه والتدريب والتوعية بالاحتيال عبر الإنترنت في جميع قطاعات السكرتاريا سوف يعزز المضي قدمًا في برنامج الضمانات العالمية أكثر ويمكّننا من التعامل مع ادعاءات الاحتيال بسرعة. وهكذا تتحسن مهارات أعضاء الفريق الإقليمي الذين يتعاملون مع هذه القضايا وتتاح لهم الأدوات والآليات اللازمة لإدارة هذه القضايا بشكل أفضل. ومن المتوقع أيضًا أن تنتقل البرامج التدريبية المماثلة إلى الجمعيات الأعضاء أيضًا.

وهذا يساعد في التصدي للمخاوف التي أبداها لنا بنك باركليز أيضًا فيما يتعلق بكيفية تعاملنا مع إيجاد الوعي اللازم بالجرائم المالية وجرائم الاحتيال.

وأوضحت ليز أن هناك فرق بين الإفراط في الإنفاق وتغيير ميزانيتنا. وأكدت أنها تفضل زيادة الإنفاق مع إيضاح السبب بدلاً من تغيير الميزانية. وأوضحت أننا في حالة حدوث عجز فسوف نسحب بالطبع من احتياطياتنا، وهذا أفضل من سحب احتياطيات نفقات التشغيل مباشرة.

وسلط لاكشان الضوء على أن الاحتياطيات المعينة أصل من الأصول الثمينة، وليس من الصواب فيما يبدو استخدامها لتغطية المبالغ المستردة المتعلقة بحالات الاحتيال. ولتجنب ذلك، تساءل إذا كان ينبغي على الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) أن يوفر بعض المبالغ لتغطية هذه النفقات ضمن عملية إعداد ميزانيته المعتادة. وبعد مداولات مفصلة، تم الاتفاق على أنه في الوقت الحالي، لن يُدرج هذا البند في الميزانية لأسباب تتعلق بوضعنا العام أمام أصحاب المصلحة في اتحاد IPPF.

وطلبت ليز أنه عند إجراء المداولات الخاصة بميزانيات عام 2023، تستطيع لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، كأحد إجراءات المتابعة، مناقشة ودراسة الخيارات المختلفة للتعامل مع هذه المدفوعات.

وأشادت ميسرة بفريق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) لإصداره هذا التقرير الشامل الذي يوضح حدوث تحول هائل في اتحاد IPPF كما عهدته في بداية مسيرتها المهنية أين كان وماذا أصبح الآن. ونصحت بضرورة إشراك الجمعيات الأعضاء في هذه الممارسات وكذلك في النتائج النهائية ليعلموا أن هذه الأمور تؤخذ على محمل الجد. ووافقت ليز على أن الأمر قد يختلف بين نظرتنا إليه من الداخل وبين الطريقة التى نقدمه بها في بياناتنا المالية المدققة. وصرحت بأنها تؤيد فكرة إشراك الجمعيات الأعضاء في الدروس المستفادة والتغييرات عند التعامل مع هذه اللحظة كلحظة تعليمية فارقة.

بند المعلومات: *أحاطت اللجنة علمًا بجميع حوادث الاحتيال التي تم إغلاقها مؤخرًا والحوادث المستمرة التي تنتهي في 28 فبراير 2022. واتفقت اللجنة على وضع الأمر المتعلق بالتعامل مع مبالغ الاحتيال المستردة في ميزانية اتحاد IPPF كنقطة من نقاط المناقشة، أثناء عملية التخطيط والميزنة للفترة من 2023 إلى 2025.*

بند الإجراءات: *وافقت اللجنة على سحب مبلغ سداد الرصيد المستحق من الأموال إلى مشروع التثقيف الجنسي الشامل الذي تدعمه وزارة الشؤون العالمية الكندية (GAC)، باعتباره نفقات غير متوقعة في إطار الميزانية الحالية للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) مع إدراج إيضاحات في حسابات الإدارة.*

6. إدارة المخاطر – تحديث

عرض نيڤيل سجل المخاطر الجديد والعملية المتبعة لبناء هذا السجل الجديد بما في ذلك مصفوفة التقييم الجديدة. وأبلغ اللجنة أن سجل المخاطر الجديد على الإنترنت تم اختباره بالكامل وبدأت فرق مختلفة في التدريب عليه. وأبلغ اللجنة أنه مع انطلاق السجل الجديد على الإنترنت، سوف تكون الخطوة التالية إنشاء خرائط طواريء تمكّن الإدارة والمجلس من التركيز على المخاطر الإستراتيجية الحقيقية.

وأبلغ اللجنة أن هذا لا يزال قيد التنفيذ، ولكن من التغييرات الرئيسية التي رآها في العملية الشاملة وخلال المضي قدمًا:

- بدأ اتحاد IPPF ينظر إلى المخاطر بشكل مختلف – مع التركيز بشكل أكبر على المخاطر الاستراتيجية مع توضيح جوانب الملكية على مستوى كل مجال.
- لم يعد سجل المخاطر مستندًا ثابتًا لا يقبل التغيير – تُجرى التغييرات بناءً على ما اتخذ من خطوات التخفيف. وهذا يعود بفوائد كبيرة على المنظمة ككل.
- وأثارت العملية المتبعة لتطوير السجل الجديد الكثير من المناقشات المفيدة، مما ساعد في تبسيط المخاطر واستراتيجيات التخفيف من حدتها في سجل المخاطر الجديد.

وطُلب من الأعضاء أن يعبروا عن آرائهم في الشكل الجديد وفي مصفوفة تقييم النتائج وأيضًا المخاطر الاستراتيجية واستراتيجيات التخفيف المدرجة في السجل الجديد.
ودعت ليز لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) للتعليق على الأسئلة المطروحة.

وأثنت نيكوليت على نيڤيل، وتحديداً فيما يتعلق بأن عملية تطوير السجل أثارت مناقشات جيدة مع الفرق وزادت من الوعي بالمخاطر، وهو ما يجب أن يحدث أكثر وأكثر في جميع قطاعات المنظمة. وسلطت الضوء كذلك على أنها لاحظت بقاء بعض المخاطر في سجل

المخاطر دون اتخاذ أي إجراء حيالها لفترة طويلة – وهو ما قد يمثل مخاطرة كبيرة في حد ذاته (سلطت الضوء على المخاطر المتعلقة بضريبة القيمة المضافة). وتمت الإحاطة علمًا بهذا التعليق مع ضرورة المتابعة.

وتقدمت ليز بالشكر إلى نيڤيل، وأضافت أنه من الرائع أن يفكر فريق قيادة المديرين (DLT) في هذه المسألة بشكل مختلف، لأن المجلس نفسه يفكر في الأمر بشكل مختلف، وهذا سيؤدي بالتأكيد إلى تغييرات في الثقافة السائدة داخل المنظمة وكيفية تفكيرها في المخاطر، وهو جوهر هذه الممارسة كلها.

وتساءل مارك عن مدى اتساق فكرة المجلس عن المخاطر وتماشيها مع فكرة فريق قيادة المديرين (DLT)، موضحًا أن الاختلاف أمر وارد في الرأي أو الفهم في بعض الأحيان. واتفقت ليز على تقييم مارك، وقالت إن العمل جارٍ في هذا الصدد. والمهم أن نجري حوار المخاطر كخطوة أولى ضرورية. وسلطت الضوء على أن الخطة الإستراتيجية الجديدة مع دخولها حيز التنفيذ، فقد آن الأوان لتقنين الطريقة التي ينظر بها المجلس إلى المخاطر ومن ثم اكتشاف كيفية مواءمتها مع فريق قيادة المديرين (DLT).
بند الإجراءات: *راجعت اللجنة سجل المخاطر الجديد وأوصت مجلس الأمناء بالموافقة عليه.*

7. إطار الضمانات العالمية – تحديث بشأن الإجراءات المتخذة

قام نيڤيل بإطلاع لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) على آخر الإجراءات المتخذة ضمن إطار الضمانات العالمية وخطة إجراء عمليات التدقيق في عام 2022.

وفي هذه الخطة، يُقترح إخضاع ستة جمعيات أعضاء للتدقيق، يُقدم التمويل لجمعيتيْن منها في إطار مشروع وزارة الشؤون العالمية بكندا ويؤخذ الباقي بناءً على توصيات من المديرين الإقليميين. وسلط الضوء على أن الجمعيات الأعضاء تم اختيارها بناءً على تقييم المخاطر الذي تم إجراؤه، بما في ذلك مقدار الأموال الواردة إليها؛ نوع البيئات التي يعملون فيها؛ والمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها من زيارات الاعتماد ومن زيارات المتابعة المنتظمة. وقام فريق مارك في RSM بمعظم هذه الجهود.

وسلط الضوء على أننا إذا تمكّنا من المضي قدمًا في أعمال الضمانات بشكل صحيح، فإن هذا العمل سوف يكمل ويعزز الكثير من أنظمة اتحاد IPPF الأخرى بما في ذلك الاعتماد وخطط بناء القدرات وما إلى ذلك. وأعرب عن أمله أن تحدد هذه العملية بالفعل احتياجات الجمعيات الأعضاء الرئيسية التي يمكن تحديدها ودعمها بناءً على نقاط الضعف المحددة. وسوف تعزز هذه العملية شعور اتحاد IPPF وجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجمعيات الأعضاء نفسها، بالطمأنينة نحو البرامج التي يتم تنفيذها إما بشكل مباشر أو من خلال الجمعيات الأعضاء.

وسلط الضوء على أن أعمال الضمانات العالمية تكمل العمل الذي قام به مارك في إطار التقييم الداخلي أيضًا، حيث يركز على السكرتاريا وأنظمتها، بينما يستعرض هذا العمل الجمعيات الأعضاء وأنظمتها.

وأوضح مارك كذلك الفرق بين عمليات التدقيق الداخلية وهذه التدقيقات التي تخضع لها الجمعيات الأعضاء. وأبلغ اللجنة أن التدقيق الداخلي سوف يستمر إلى حد كبير على الأنظمة المؤسسية داخل السكرتاريا ويعتمد على تقديم الضمانات اللازمة للجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) وللأستاذ ألڤارو. وكمثال على ذلك، سوف يركز الآن على عمليات المكاتب الإقليمية التي تشمل مشاركتها مع الجمعيات الأعضاء ودعمها ومدى التزامها بالسياسات والإجراءات التنظيمية ومبادئ الإدارة المالية الجيدة. وأشار إلى أنه على اتصال دائم مع نيڤيل للتأكد من أن كلا الفريقين ينسقان عملهما ويعززان التكامل بينهما.

وتساءلت نيكوليت كيف يضمن الفريق أن تسهم هذه العملية في بناء القدرات ولا يُنظر إليها على أنها مجرد عبء وقائمة مرجعية إدارية، وأن تسهم على نحو ملموس في تعزيز المعرفة والمهنية في الجمعيات الأعضاء. وأجاب نيڤيل أن تدقيق الضمانات يحتاج إلى مراعاة الدقة في تخطيطها من حيث المحتوى والجدول الزمني. وضرب مثالاً بأن الجمعية العضو إذا خضعت لعملية اعتماد لتحديد بعض نقاط الضعف فيها، فيمكن استخدام هذه العملية لبناء هذه القدرات والعكس صحيح، وبالمثل إذا كانت الجمعية العضو مقبلة على الخضوع لتدقيق شامل، يستطيع فريق الضمانات أن يذهب مقدمًا لتقديم الدعم في الأعمال التحضيرية. وأشار إلى أنه يود تطبيق توصيات التدقيق الداخلي بنفس طريقة تطبيق توصيات عملية الاعتماد، لأنها قائمة على أدلة أيضًا.

وأوضح ڤارون أننا بينما نمضي قدمًا، سوف تصبح عمليات الضمانات العالمية وبناء القدرات أكثر ذكاءً، حيث أنها ستبدأ في التجاوب مع نقاط البيانات الواردة من الجمعيات الأعضاء، والتي تشمل التدقيق؛ وتقييم الرقابة المالية؛ وبرنامج ضمان الجودة العالمية؛ والتدقيق الداخلي؛ والزيارات الميدانية، وتدقيق المشاريع، وفوق ذلك كله عملية الاعتماد. وسوف يتحرك كل ذلك عادة نحو تحديد نقاط الضعف، ثم بناء القدرات على مستوى الأعضاء. وسلط ڤارون الضوء على حاجة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) على مدى العامين أو الثلاثة أعوام القادمة لأن يصبح أكثر ذكاءً ومرونةً في طريقة استجابته للمتطلبات على أرض الواقع.

وأثارت جوديث مسألة كيف يخطط الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) لتغطية أكثر من 100 جمعية عضو، إذا كان ست جمعيات فقط سيتم تغطيتها في عام واحد. وأجاب نيڤيل أن أعمال الضمانات قائمة على المخاطر، وبالتالي فإنها تبدأ بالمخاطر الأعلى، ولكن مع تعميم هذه العملية، سوف يبني الفريق المعني كادرًا من المدققين في مختلف أنحاء العالم يمكنهم دعم اتحاد IPPF في هذه العملية. وأشار إلى أن

جميع عمليات التدقيق لن تكون مجرد عمليات تدقيق مالية، وإنما ستشمل تدقيق الحوكمة؛ وإدارة العمليات؛ وضوابط تكنولوجيا المعلومات؛ وضوابطها الأمنية والحماية وكذلك الأنظمة المالية المتبعة في المنظمة. وسوف تتحول بالتدريج إلى مستودع لأفضل الممارسات، ووثائق السياسات والأدلة الإرشادية، ويمكن تبادلها على مستوى الأعضاء للحصول على الدعم والتوجيه.

وتساءل لاكشان عن السبب، لماذا تختلف ميزانيات عمليات التدقيق اختلافًا كبيرًا. أوضح نيڤيل أن التكاليف المدرجة في الميزانيات مجرد تقديرات، بناءً على مناقشات دارت مع مدققين تم اختيارهم على المستوى القطري. وتكاليف عمليات التدقيق في بعض البلدان أعلى من غيرها. ويمتاز بعض المدققين بمهارات مختلفة تمامًا عن غيرهم أيضًا. وبينما نمضي قدمًا، سوف يخضع جميع هؤلاء المدققين لاتفاقية إطارية معينة في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، وسوف نتمكن من تقييم عملهم بشكل أفضل للمضي قدمًا. وأوضح نيڤيل أن ميزانية الضمانات سوف تُستخلص من أموال المشروعات وميزانية ضمان الجودة للتأكد من قدرتنا على إعداد هذه الخطط في إطار عمليات طرح مشروعاتنا لتعود الفائدة منها على الاتحاد ككل.

وأعربت ليز عن تقديرها للعمل الذي تم تنفيذه وفقًا لإطار الضمانات العالمية والمعايير المستخدمة في تحديد الجمعيات الأعضاء. واقترحت إدراج إمكانية طلب الجمعية العضو المساعدة في عمليات التدقيق الداخلي. واقترحت إدراج تدقيق واحد سنويًا بناءً على طلب من الجمعيات الأعضاء.

بند الإجراءات: *أحاطت اللجنة علمًا بخطة الضمانات العالمية لعام 2022 ووافقت عليها.*

8. مذكرة مصدر القلق المستمر – تدقيق عام 2021

عرضت جين مذكرة مصدر القلق المستمر التي اطلعت عليها لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).
والمطلوب من مجلس الأمناء إعداد تقييم لمصدر القلق المستمر، مع الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة عن المستقبل المعروف لمدة 12 شهرًا على الأقل من تاريخ التوقيع على الحسابات، وهذا يعني حتى مايو عام 2023. وأخذت هذه الورقة في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة وتضمنت بعض الافتراضات واستعرضت حالة مصدر القلق المستمر حتى نهاية عام 2023، وفقًا لتوصية المدققين لدينا. وخلصت الورقة إلى عدم وجود مبررات جوهرية لعدم اليقين تثير شكوكًا كبيرةً عن قدرة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) على الاستمرار كمؤسسة ناجحة حتى ديسمبر 2023 على الأقل، وأن هذا التأكيد يعتمد بشكل أساسي على وجود علاقة قوية للغاية بين اتحاد IPPF والجهات المانحة الأساسية، ومع الالتزام بالعديد من الاتفاقيات الممتدة لسنوات عديدة. ولذلك فإن الدنمارك وهولندا مثلًا ملتزمتان حتى عام 2025. وحاليًا، تم توقيع 60٪ من عقود هذا العام مع الجهات المانحة، ومصدر الخطر الوحيد المحتمل على الدخل المدرج في الميزانية هو ألمانيا.
وتبقى توقعات التدفق النقدي إيجابية على مدار هذه الفترة كلها. ومنذ الانتهاء من إعداد ميزانية عام 2022 للسكرتاريا، تلقينا أيضًا تأكيدًا من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية (FCDO) بتمديد مشروع WISH2 لعام واحد محدد التكلفة. وذلك بقيمة 23.5 مليون جنيه إسترليني، ومن التأثيرات الإيجابية غير المباشرة المترتبة على ذلك استرداد التكاليف المباشرة بمعدلات أعلى تمكننا أيضًا من استرداد النفقات العامة. وتتضمن توقعات التدفق النقدي أيضًا سداد قرض مؤسسة صندوق الاستثمار للأطفال (CIFF) القصير الأجل بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي، وهو واجب السداد في أبريل.

ونأمل أن تقوم العديد من الجهات المانحة بمواءمة عقودها مع تلك التطورات، بينما يقوم اتحاد IPPF بتطوير إطاره الاستراتيجي الجديد ويبدأ تطبيقه اعتبارًا من عام 2023. وسوف تتضح رؤية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) لتلك الأوضاع في النصف الثاني من هذا العام.
ومن المخاطر التي تواجه اتحاد IPPF، كما هو الحال دائمًا، تقلبات سعر الصرف لأن 90٪ من دخلنا الأساسي مقبوض بالعملة المحلية للجهات المانحة. ومع أننا قمنا هذا العام بالتحوط بنسبة 31٪ من هذه المخاطر، لدينا يقين أن الأمر لن يكون بهذه السهولة مع المضي قدمًا في وضع الميزانية وخطة مدتها ثلاث سنوات.
وهنأت ليز الفريق على عملهم الرائع في إعداد مذكرة مصدر القلق المستمر.

ولم تصدر تعليقات أخرى واعتمدت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) المذكرة.

بند الإجراءات: *بمقتضى الصلاحيات المفوضة من مجلس الأمناء، راجعت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) واعتمدت مذكرة مصدر القلق المستمر التي يتعين تقديمها للمدققين لإجراء تدقيق البيان المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021*

9. رحلة التمويل – تحديث بشأن الإجراءات المتخذة

قدم فارون تحديثًا بشأن رحلة التمويل موضحًا إجراء بعض التغييرات منذ آخر مرة قُدمت فيها هذه الورقة إلى اللجنة في الخامس من نوفمبر 2021.

وسلط الضوء على أن فريق الشؤون المالية يواصل التصدي للكثير من المشكلات المتعلقة بالقدرات، وتظهر بوضوح في متطلبات اتحاد IPPF المتغيرة باستمرار لأنها تتبنى الإصلاحات، وتحديات عدم القدرة على إيجاد الشخص المناسب في المكان المناسب من خلال بعض

التعيينات، وصعوبة منحنى التعلم للقادمين الجدد بسبب تعقد الأنظمة وكثرة التحديات التي تواجه طريقة تكوين النظام نفسه. وأبلغ اللجنة أن الفريق المالي سوف يجري فحصًا عميقًا للهيكل الجديد والقدرات المطلوبة في الفريق المالي ليكون قادرًا على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة باستمرار في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF). وأبلغ اللجنة أن من المتوقع أن تكون نتيجة هذا الفحص العميق واضحة عند تحولنا إلى الإطار الاستراتيجي الجديد (في نهاية هذا العام).

ومن المجالات الرئيسية التي تباطأت تحميل الميزانية للسكرتاريا لعام 2022 والقدرة على سرعة معالجة بعض الفجوات والتحديات الكبيرة التي ظهرت في ملفات البيانات الرئيسية ومهام سير العمل بنظام NetSuite. وأبلغ اللجنة بالانتهاء من تحميل ميزانيات 2022 على النظام الجديد الذي يجري تكوينه، ولكن كما هو الحال دائمًا في عمليات التعميم الجديدة، ظهر الكثير من الثغرات التقنية في تحميل هذه البيانات على NetSuite، ويقوم الاستشاري بالتعامل معها الآن. وبمجرد الانتهاء من ذلك، سوف يعمل الاستشاري على تكوين حسابات/ تقارير إدارية على المنظومة وإعداد إجراءات سير العمل والنماذج اللازمة لإعداد التوقعات ربع السنوية وأنظمة التخطيط ووضع الميزانيات استعدادًا لعملية الثلاث سنوات التي تبدأ في يوليو 2023.

وفيما يتعلق بنظام NetSuite، قام بإطلاع اللجنة على آخر تحديثات الإستراتيجية المعتمدة الآن والتي ستشمل التكليف ببعض المهام الحيوية بما في ذلك تهيئة مجموعات البيانات الرئيسية وإجراءات سير العمل والأدوار كما تم إعدادها في نظام NetSuite. وأبلغ اللجنة إذا كان من الممكن استكمال ذلك في الأشهر القليلة المقبلة، فإن أعمال وضع الخطط والميزانيات للفترة من 2023 إلى 2025 للسكرتاريا سوف تكتسب زخمًا يسهل تنفيذها.

ورداً على استفسار سابق من نيكوليت حول مسألة مراجعة ضريبة القيمة المضافة، وافق على أن سبب التأخير في هذا الشأن هو وجود فجوات خطيرة في القدرات التي نحتاج إلى وضع إستراتيجية لها ومعالجتها قريبًا. ونظرًا لأن الخطوات المقررة تشمل إدراج رموز ضريبة القيمة المضافة في النظام بشكل صحيح – فقد بدأ العمل على ذلك فعليًا. وأبلغ اللجنة أنه بمجرد توفر بعض القدرات، سوف يحاول الفريق المالي تنفيذ عملية مراجعة ضريبة القيمة المضافة.

وأبلغت ليز اللجنة أن لاكشان اضطر إلى المغادرة بسبب مشكلات في الاتصال لكنه أكد أنه قرأ التقرير ويشعر بالارتياح لما جاء فيه ويقدر الجهود المبذولة في التحديث. وهكذا أكدت هي أيضًا.

وطلبت نيكوليت أن يكون التقرير عبارة عن عرض تقديمي للوضع القائم حتى تاريخه وما ترجوه حقًا أن يتمكن الفريق من بيان حقيقة الوضع في الماضي وإبراز أوجه التغيير حتى الآن. وبهذه الطريقة يصبح التقرير أسهل بكثير في فهم جوانب التقدم المحرز.

وتساءلت نيكوليت أيضًا عن أوضاع عبء العمل على الفريق المالي، نظرًا لكثرة ما يُقترح تنفيذه جنبًا إلى جنب مع إنجاز مهام العمل كالمعتاد. وأكد ڤارون عدم وجود توازن حتى الآن، لأن عبء العمل لا يزال ثقيلًا ومرهقًا جدًا. كما أعرب عن أمله في أنه بحلول نهاية العام، سيكون فهمنا أفضل للهيكل والقدرات المطلوبة والبدء في سد العجز في هذه القدرات، ونأمل أن يحقق هذا توازنًا في ضغوط العمل. وأشار كذلك إلى أن الفريق المالي بجانب مواجهة بعض التحديات في إيجاد الشخص المناسب للوظيفة المناسبة، قد تعرض لاستنزاف الكثير من قدراته للأسف، بسبب الحادث المؤسف الذي تم الإبلاغ عنه في الاجتماع الأخير. وترتب على ذلك زيادة العبء على الفريق الحالي. وأبلغ اللجنة أنه، كما هو موضح في المذكرة، سوف يركز الفريق على بعض النقاط الرئيسية، ثم ينظر في النقاط الأخرى.

وصرحت ليز أن الفريق يقوم حاليًا بإرساء الكثير من الأسس في نفس الوقت الذي يتم فيه تنفيذ العملية الجارية، وهي مهمة صعبة حقًا تزيد أيضًا من الضغوط والإرهاق ولكن الهدف عمومًا أن الوضع في المستقبل يختلف عن الوضع الحالي.

وذكّرت ليز ڤارون بأن اللجنة شعرت أن الموارد المطلوبة للتنفيذ قُدرت بأقل من اللازم من حيث التكلفة والمتطلبات. وكررت دعمها الكامل لفريق الشؤون المالية للحصول على المزيد من الموارد لإنجاز هذا كله وتمويله من الميزانية التي وافقت عليها اللجنة بالفعل. وأكد ذلك باقي أعضاء اللجنة. وأكدت أن عام 2023 يجب أن يكون مختلفًا.

وشكر ڤارون اللجنةَ على ما قدمت من دعم ووافق على العمل على تحديد متطلبات الموارد لضمان مواصلة الرحلة بكل سلاسة.

بند المعلومات: *أحاطت اللجنة علمًا بالتحديث الخاص بالإجراءات المتخذة فيما يتعلق برحلة التمويل حتى 28 فبراير 2022.*

10. الأعمال الأخرى

لم تُطرح أمور أخرى للمناقشة.
قدم ڤارون وليز الشكر للجميع على ما قدموه من مساهمات قيمة في هذا الاجتماع.

الإجراء المطلوب

قيام لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) **بمراجعة واعتماد مسودة محضر اجتماع لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)** المنعقد في 18 مايو 2022.

يحضور:

أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR):	اليزابيث **شيفر**، رئيسة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) باينس **غاواناس،** أمينة صندوق اتحاد IPPF، عضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) لاكشان **سنيفيراتني،** عضو لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) نيكوليت **لونين،** عضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)
الموظفون:	ألفارو **بيرميجو،** المدير العام فارون **أناند،** مدير – المالية والتكنولوجيا جين **ديسبورو،** مراقبة مالية نيڤيل **ڤان سيترت**، مدير المخاطر والشؤون القانونية والامتثال نيشا **غوهيل** (مدونة الملاحظات)
المدققون الخارجيون:	نيكولا **ماي**، شريكة، المنظمات ذات الأغراض الاجتماعية وغير الربحية، Crowe U.K. LLP ديبيش شاترالیا، مدير المنظمات غير الربحية، Crowe U.K. LLP كا-تشوون نغ، مدير المنظمات غير الربحية، Crowe U.K. LLP
المدققون الداخليون:	مارك **سوليفان،** مدير ضمانات المخاطر، مؤسسة RSM Risk Assurance Services LLP
مشاركة بسبب بنود جدول الأعمال ذات الصلة:	فانيسا **ستانيسلاس،** رئيسة شؤون الحماية
لم تتمكن من الحضور:	جوديث **مافون**، عضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) ميسرة **أحمد،** عضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)

1. **الجلسة التنفيذية – جدول الأعمال رقم 0.3**

وفقًا لتعليمات رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، تم الاتفاق على أن يجتمع جميع أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) الحاضرين مع ألفارو وڤارون في جلسة تنفيذية للتداول بشأن الورقة المقدمة بموجب جدول الأعمال رقم 0.3 - تقرير رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) عن مدة المنصب وخطة التناوب ونظام مراجعة الأداء.

الإجراء: *وافقت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) على الورقة المتعلقة بمدة المنصب وخطة التناوب ومراجعة الأداء، التي يتعين تقديمها إلى مجلس الأمناء.*

انضم جميع الحاضرين الآخرين إلى الاجتماع في حوالي الساعة 14:20.

2. **جدول الأعمال رقم 0.2 - البنود الإجرائية**

2.1. الاعتذار عن الغياب

تم الإبلاغ باعتذار جوديث عن الغياب. أبلغت باينس الأعضاء بأنها ستحتاج إلى مغادرة الاجتماع مبكرًا بسبب ارتباطات سفر يخص العمل. ولم تتمكن ميسرة من حضور الاجتماع.

2.2. مسودة جدول الأعمال والجدول الزمني

بدأ الاجتماع بجلسة تنفيذية للتداول بشأن جدول الأعمال 0.3، بخلاف ذلك لم تُقدم طلبات أخرى لإجراء تغييرات.

<u>الإجراء:</u> *أقرت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) جدول الأعمال متضمنًا التغيير المذكور.*

2.3. محضر اجتماع لجنة المالية والتدقيق

لم تُقدم أي تعليقات على محضر الاجتماع السابق المنعقد في 24 مارس 2022. تمت الموافقة بالإجماع.

<u>الإجراء:</u> *وافقت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) على محضر الاجتماع السابق المنعقد في 24 مارس 2022.*

2.4. الأمور المترتبة

قدمت جين تحديثًا بشأن التقدم الذي أحرزه اتحاد IPPF في تعيين مدير للاستثمارات. وسلطت الضوء على أن الأموال المتاحة للاستثمار طويل الأجل نظرًا لأنها لم تكن كبيرة جدًا، حوالي 1.6 مليون دولار أمريكي، شعر ڤارون ونيكوليت (اللجنة الفرعية التي أنشأتها لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)) أن تعيين مدير للاستثمار قد لا يكون إجراءً عمليًا من الناحية المالية. وأيضًا بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل، كانت هناك بوابات إلكترونية متاحة، وكان من الممكن استخدامها لاستثمار الأموال قصيرة الأجل بشفافية.

ووافق أعضاء اللجنة على الطريقة المقترحة للمضي قدمًا ووافقوا على التوصيات الواردة في هذه الورقة.

بند المعلومات: *وافقت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) على*

أ) اختيار Morgan Stanley (مديري علاقاتنا الحاليين في الولايات المتحدة) للاستثمار في صندوق وقف الرأس الأخضر نيابة عن اتحاد IPPF وتقديم تحديث شهري عن هذا الصندوق و

ب) استثمار الفائض النقدي القصير الأجل المتاح باستخدام بوابة تداول الديون عبر الإنترنت (في المملكة المتحدة)، بتوجيه من أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).

4. **البيان المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021**

<u>تحديث بشأن البيان المالي</u>

قدمت جين نظرة عامة موجزة على البيان المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

انتهت السنة المالية الحالية بمؤشرات أفضل في الأداء المالي ترتبت عليها احتياطيات عامة بلغت 24.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2021، وتقع ضمن المستويات الموصى بها، على النحو المذكور في سياسة الاحتياطيات أي ما بين 19 و 26 مليون دولار أمريكي.

وبلغت الاحتياطيات المخصصة 38.5 مليون دولار أمريكي، وهي أعلى بكثير من العام السابق ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة الدخل المقبوض في نهاية العام الماضي. وتمشياً مع هذا، خصص المجلس هذه الأموال لإنفاقها في عام 2022، في أمور من بينها:

- ميزانيات المسار 2 المتوقعة التي سيتم تحملها في العام المقبل،
- التمويلات المخصصة لبرنامج التبرعات الفردية (Individual Giving) للسنوات القادمة،
- الصناديق الدنماركية العاجلة الثلاثية التي ستصدر نقدًا وسلعًا بين 2021 و 2022، و
- الصناديق المخصصة لمفاوضات المعاشات التقاعدية.

وفيما يتعلق بالدخل المقيد، يبلغ إجمالي الدخل المقيد للمجموعة 98.3 مليون دولار أمريكي وهو أقل 5.9 مليون دولار أمريكي عن عام 2020 وهذا يوضح انخفاض التمويل الوارد من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية (FCDO). لذا فقد انخفض بمقدار 20 مليون دولار أمريكي عن العام السابق، ولكن قابلته زيادة قدرها 15 مليون دولار أمريكي في الدخل من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية (DFAT) قُدمت في عام 2021 ليتم إنفاقها على مدى ثلاث سنوات.

وتبلغ الاحتياطيات المقيدة 33.7 مليون دولار أمريكي، وهذا يوضح توقيت الدخل والنفقات، ويتضح من الميزانية العمومية أنه في نهاية العام كان لدينا 95.8 مليون دولار أمريكي نقدًا، وهذا يشمل قرض مؤسسة صندوق الاستثمار للأطفال (CIFF) البالغ 3 ملايين دولار أمريكي وتم سداده الآن.

تقرير المدققين

طلبت إليزابيث من نيكولا ماي (شريكة Crowe) تقديم مسودة تقرير التدقيق وتوصيات المدققين.

وسلطت نيكولا الضوء على أن هذه كانت السنة الأولى لـ Crowe بصفتها مدققي حسابات اتحاد IPPF، وأعربت عن سعادتها بالعمل مع اتحاد IPPF. وسلطت الضوء أيضًا على أن هذه هي السنة الأولى، وهذا يعني حتما وضع إطار زمني أطول للتدقيق لتتمكن خلاله Crowe من معرفة اتحاد IPPF كمنظمة عالمية؛ وتوثق فهمها؛ وتختبر جميع الأنظمة والضوابط؛ وتنظر في كيفية عمل اتحاد IPPF بعيون جديدة.

وشكرت نيكولا فريق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) على الدعم والجهود المبذولة لضمان وصول أعمال التدقيق إلى هذه المرحلة. وأبلغت اللجنةَ أن:

- أعمال التدقيق لا تزال مستمرة، كما هو موضح في التقرير الذي تضمن تقرير التدقيق الوارد من مكتب أفريقيا،
- كان لا بد من الاعتماد على الفرق الخارجية، فيما يتعلق بالمعلومات التي تأتي من هذه المكاتب، ما تسبب في بعض التحديات خلال عمليات التدقيق و
- لم تظهر نقاط أخرى ذات أهمية عندما بدأت الفرق في إغلاق جميع المجالات الملحة.

وأبلغت اللجنةَ أن كلا الفريقين اتفقا على استعراض للأوضاع بعد الانتهاء من التدقيق لمناقشة الأفكار والرؤى لتخفيف بعض الضغوط التي يواجهونها، والمضي قدمًا والعمل ضمن الجدول الزمني المحدد للمنظمة.

وأوضحت ما جاء في تقرير المدققين المقدَّم الذي تضمن:

1) القسم 1 يحدد المجالات التي لا تزال معلقة في وقت كتابة التقرير، وقد وردت بالتفصيل في القسم 2 و 3. وفي القسم 1، من حيث **الأهمية النسبية**، شاركنا نهجنا المتبع في مرحلة التخطيط. ولم يتغير شيء منذ ذلك الحين. ولاتزال مستويات الأهمية النسبية عند 1٪ من الدخل.

2) ويستعرض القسم 2 العمل المنجز فيما يتعلق بما نسميه مجالات المخاطر الرئيسية. وهي المجالات التي بها خطورة محتملة أكبر بسبب وجود أخطاء جوهرية في الحسابات. وهذا يشمل:

- **الإقرار بالإيرادات – الدخل من المنح.** تنقسم المنح الخاصة بكم إلى نوعين: (1) الأداء (المنح المقيدة) و (2) المنح غير المرتبطة بالأداء (المنح الأساسية غير المقيدة). ويتماشى الإقرار بمنح الأداء مع مؤشرات الأداء الرئيسية والنتائج المرحلية التي تحققت وعدم الأداء بشكل عام على أساس المقبوضات النقدية. **لم تترتب على عمليات الاختبار مشاكل كبيرة.**

تم إخطارنا خلال مسار عملنا باسترداد مبلغ 177,000 دولار أمريكي، وقد ذكرناه في الملحق 1، وتم تعديله في البيانات المالية.

- **نفقات المنح.** لقد راجعنا وفهمنا الأساس الذي بُني عليه إقراركم بالنفقات فيما يخص منحكم الأساسية السنوية التي تم الإقرار بها في هذا العام وكذلك المنح متعددة السنوات التي يتم الإقرار بها عند تحقيق النتائج المرحلية.

وفيما يخص المنح المقدمة إلى الجمعيات الأعضاء التي قد يتم الاتفاق عليها على مدى عدد من السنوات، هناك تحديات ينبغي أن تتغلب عليها حتى يتسنى دفع الشرائح المستقبلية – وبناء على ذلك لديكم التزامات لم تستوفِ معايير الإقرار بها كنفقات في هذا العام، وجرت العادة عدم الإفصاح عنها، لكننا طلبنا إدراج هذا الإفصاح لهذا العام بما يتماشى مع بيان الممارسات الموصى بها (SORP) ولذلك فإننا بصدد الانتهاء من اختباراتنا المتعلقة بهذا المجال.

ولقد بحثنا أيضًا كيفية مراجعتكم أداء الجمعيات الأعضاء والعمل الجاري تنفيذه، وعملية الاعتماد المحدثة التي ستدخل حيز التنفيذ، وعرضنا تقديم الدعم اللازم في الملحق 2 في التوصية التي قدمناها في هذا المجال

وكان هناك أيضًا دفعة واحدة مزدوجة تم سدادها في العام الذي حدده الفريق التنفيذي وتم التصحيح. وأشرنا إليها هنا بوصفها حدثًا مهمًا خلال هذا العام، ولكن تم تصحيح ذلك على نحو لائق في الأنظمة المالية.

- **القلق المستمر.** في العام الماضي تم تقديم عدد من التحديثات من منظور عملية التدقيق بشأن مصادر القلق المستمرة. ولم تتغير التوجيهات الأساسية الواردة من مجلس التقارير المالية (FRC) بشأن ضرورة النظر قُدمًا قبل تاريخ التوقيع بنحو 12 شهرًا على الأقل، والنظر في الاحتياطيات وكذلك السيولة، ولكن كان لدينا معيار للتدقيق محدث ومُلزم أكثر بكثير مما كان لدينا في الماضي، وكانت هناك تحديثات مرتبطة بالصياغة في تقرير التدقيق أيضًا. وفي العام الماضي، كانت الصباغة الواردة من المدقق أكثر إيجابية فيما يتعلق بالموقف من القدرة على الاستمرار، مما كانت عليه في الماضي، ولذا قمنا بمراجعة المعلومات والورقة التي أعدتها الإدارة؛ وحددنا النقاط هنا على مستوى عالٍ، مع أن الواضح أن الإدارة قد شاركت الورقة التفصيلية، التي يجري النظر فيها **وليس لدينا أي مشكلات إضافية نطرحها بهذا الخصوص**.

ونحن على وشك الانتهاء من التدقيق وتوقيع الحسابات، سوف نقوم بتحديث عملنا في هذا المجال وفهم تحديثات الوضع المالي، وأي أحداث مهمة أخرى يجب أن نكون على دراية بها ولكن في الوقت الحالي لا يوجد شيء، لا يوجد شيء آخر نطرحه حول القدرة على الاستمرار.

- **تجاوز الإدارة للضوابط.** ننظر هنا إلى الدفاتر التي تم تعميمها.
ونستخدم تحليلات البيانات للنظر في مجموعة الدفاتر بأكملها وتحديد ما بها من استثناءات، وهذا يساعدنا في تصميم فحوصاتنا المفصلة وأيضًا في المجالات الرئيسية المتعلقة بتقييم الوضع وطرح التقديرات، وقد تبين أنها مرتبطة تحديدًا بالإقرار بالدخل وهذا ما قمنا بتغطيته بالفعل وأيضًا بالافتراضات المطروحة للمعاشات التقاعدية التي نتحدث عنها في القسم التالي. **ولكن نؤكد مجددًا ليس لدينا ما ننبه إليه في هذه المجالات**

3) يتناول **القسم 3** عددًا من التعليقات والنتائج الأخرى المتعلقة بالتدقيق. منها:

- **العناصر الخارجية** - تلقينا جميع التقارير من أوروبا. كان هناك بعض التأخير في ورودها من أفريقيا، وننسق مع Crowe Erastus والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، مع فريق أفريقيا. وهناك اجتماع أخير يوم الجمعة من هذا الأسبوع ومن المفترض أن نحصل على المعلومات النهائية في غضون أيام قليلة من ذلك.
- **شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا.** لقد أجرينا فحوصاتنا النوعية على الأرصدة المادية، خاصةً فيما يتعلق بالأصول الثابتة، وقمنا بإدراج تمثيل معين من المجلس بشأن عقارات ماليزيا والملكية القائمة لهذه الأملاك.
- **القوانين واللوائح.** تمت مشاركة استبيان عن الجوانب القانونية، وتم إرساله أيضًا إلى كل مكتب من المكاتب الخارجية. وننتظر وصول الاستبيانات النهائية لنتمكن من استكمال مراجعتنا للردود. أما من منظور التدقيق، فإن هذا يساعد في تحديد أي مشكلات تتطلب منا إجراء المزيد من التحقيقات. ومن المنظور الإداري، تجد المؤسسات أنه من المفيد مراجعة هذه الأمور وتحديد ما يظهر من مشكلات أخرى – ربما توجد مجالات تتاح فيها الفرصة للأفراد لطلب تدريب أو دعم إضافي، وربما يتم تسليط الضوء على أمور لم يتم الإبلاغ عنها مسبقًا بشكل مركزي، لذلك نأمل أن تكون أداة

مفيدة من أدوات الإدارة أيضًا.

- برنامج المعاشات محددة المزايا من أهم مجالات الحكم والتقييم. نظرنا في الافتراضات الرئيسية وقارنا بينها وبين ما نرى في أماكن أخرى. ولم نجد شيئًا ينبغي تسليط الضوء عليه بشكل خاص ولم نجد أي مخاوف تتعلق بالنتائج المنشودة من هذه الافتراضات.
- **التحقق من الأصول.** تم إجراء أعمال معينة للتحقق من أصول برنامج المعاشات التقاعدية. وكان لا بد من القيام بذلك، بعد ورود بعض التحديثات الأخيرة من مجلس التقارير المالية (FRC) ومعهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز (ICAEW).
- **المراجعات الخاصة.**

نظر مدققو تكنولوجيا المعلومات لدينا في الضوابط العامة. وقد أُدرجت التوصيات المترتبة على ذلك في الملاحق.

أجرى زملاؤنا المعنيون بالضرائب أيضًا مراجعة عالية المستوى، فقط لمعرفة ما إذا كانت هناك أية مشكلات مهمة من المفترض أن نكون على دراية بها من منظور التدقيق ولا توجد أي مشاكل ينبغي التنبيه إليها في هذا العمل.

4) ويورد الملحق 1 فوارق التدقيق قبل التعديل وبعد التعديل، والتي تم تحديدها في عملية التدقيق. ومنذ كتابة التقرير، تم تحديث الفارق غير المعدل البالغ 780,000 دولار أمريكي فيما يتعلق بالصرف الأجنبي في البيانات المالية. لذلك لم تعد هناك أي فوارق تدقيق أخرى غير معدلة للإبلاغ عنها.

5) التوصيات مدرجة في الملحق 2 و 3 من تقريرنا. وهذا يشمل متابعة توصيات المدققين السابقين التي تم الانتهاء منها أو لم تعد ذات أهمية مع المضي قدمًا.

6) وأدرجنا مسودة خطاب التمثيل في الملحق 6، والذي يتضمن مشكلة محددة تتعلق بعقارات ماليزيا، ولكن بخلاف ذلك، كلها تمثيلات موحدة.

<u>الأسئلة والتعليقات</u>

تقدمت إليزابيث بالشكر إلى نيكولا على عرضها التقديمي وعلى التقرير. وتساءلت إذا كان لدى Crowe أي آراء بخصوص عملية التدقيق، وقد أوشكت عملية التدقيق على الانتهاء. وأكدت نيكولا أن هناك بعض المسائل العالقة التي لا تزال قيد العمل. وقد تكون أكثر قليلًا مما أريد من الناحية المثالية في هذه المرحلة، لكننا نعلم بوضوح جميعًا ما هي الأمور العالقة ونعمل معًا للانتهاء منها.

وأوضحت أن الفريق في لندن يعتمد على المعلومات الواردة من المكاتب الخارجية التي واجهت بعض التحديات ونظراً لتعقيدات عملية التدقيق، والجدول الزمني ضيق للغاية، بالرغم من إجراء بعض التعديلات البسيطة في هذا العام أيضًا. وسوف يفكر فريق Crowe مع ڤارون وأفراد الفريق في كيفية تبسيط الأمور للمضي قدمًا.

وتقدمت نيكوليت بالشكر إلى نيكولا، وأضافت أنها ليس لديها أسئلة للمدقق. وكانت نيكوليت سعيدة للغاية بالتقرير وأشارت إلى أن التدقيق به عدد محدود جدًا من الاختلافات. وافقت نيكولا على أنهم إذا قارنوا هذا التقرير وعدد النتائج، مع المنظمات المماثلة التي تقوم Crowe بتدقيقها، فإنهم عادة ما يرون عددًا أكبر كثيرًا من التعديلات/ الاختلافات في التدقيق، وبالتالي ينبغي الانتباه إلى هذه النقطة الرائعة فيما يتعلق بتدقيق اتحاد IPPF.

وأوضحت باينس أنها ليس لديها أي أسئلة وكانت سعيدة بأن الاختلافات طفيفة. وتقدمت بالشكر لكل من المراجعين وفريق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) على العمل الشاق الذي بذلوه.

وتقدم ڤارون أيضًا بالشكر الجزيل إلى نيكولا وفريقها، وسلط الضوء على أن عملية التدقيق بأكملها كانت تجربة تعليمية رائعة استفاد منها الفريق أكثر بكثير من تجربة عمليات التدقيق في السنوات السابقة. وشكر فريق Crowe عليها أيضًا.

وانتقلت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) إلى قبول مسودة البيانات المدققة وأوصت المجلس بالموافقة عليها.

الإجراء:

في الختام قامت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بالآتي:

أ) الموافقة على تفويض الصلاحيات اللازمة لرئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) للتوقيع على أي وثائق لإتمام البيان المالي المدقق في صورته النهائية، بما في ذلك خطاب التمثيل الموجه إلى المدققين.

ب) الإحاطة علمًا بتوصيات المدققين التي قُدمت ضمن تحديث التدقيق.

ج) مراجعة وقبول مسودة البيان المالي المدقق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وتوصية مجلس الأمناء باعتمادها في اجتماع شهر يونيو.

5. تقارير الحوادث والحماية

تم الترحيب بڤانيسا في الاجتماع وإطلاع لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بالتحديث الخاص بعدد من النقاط المهمة الواردة في التقارير التالية:

أ) تقرير إدارة الحوادث والحماية للربع الأول من عام 2022
ب) تقرير إدارة الحوادث والحماية لشهر أبريل من عام 2022

فيما يتعلق بإدارة الحوادث والحالات منذ إطلاق هذه المنظومة، تلقى اتحاد IPPF عدد 225 حالة حتى الآن، تم إغلاق 187 منها حتى نهاية الربع الأول من عام 2022، وبقيت 38 حالة مفتوحة. تتعلق 7 منها بالسكرتاريا وتتعلق 31 منها بالجمعيات الأعضاء.

وسلطت ڤانيسا الضوء على أن الفريق كان يواصل العمل على التحسينات لتسوية الحالات المتراكمة مع انخفاضها بنسبة 18٪ و 46٪ في عامي 2020 و 2021 على التوالي.

وسلطت الضوء على وجود ثلاث حالات عالقة تخص الحماية على مستوى الجمعيات الأعضاء، ويتقدم العمل فيها تحت إشراف دقيق.

وفيما يتعلق بالتدريب على الحماية، سلطت الضوء على أن العام الماضي شهد البدء في تعميم تدريبات إلزامية تنشيطية على الحماية، وأوردنا في نهاية التقرير تحت الملحق 1 معدلات الإكمال، وكانت دون طموحاتنا إلى حد ما. ودارت المناقشات بين أعضاء فريق قيادة المديرين (DLT) وتم اتخاذ إجراءات تصحيحية في هذا الشأن.

وأخيرًا، نحقق تقدمًا جيدًا في مبادرة جديدة لمواءمة ممارسات التوظيف الأكثر أمانًا في جميع قطاعات الاتحاد فيما يتعلق بالسكرتاريا. والهدف منها في المقام الأول منع من يريدون إلحاق الأذى بالمستضعفين من الانضمام إلى المنظمة.

وتقدمت إليزابيث بالشكر إلى ڤانيسا ودعت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) إلى طرح تعليقاتها وأسئلتها.

<u>الأسئلة والتعليقات</u>

تساءل لاكشان عن سبب ارتفاع هذه الأعداد في الربع الحالي. وطلب توضيحًا بشأن الإطار الزمني. واستفسر عن الوقت اللازم في العادة لإغلاق أي قضية. وأكدت ڤانيسا أن العدد التراكمي بلغ 225 منذ بداية تشغيل المنظومة في ديسمبر 2018. وفيما يتعلق بالإطار الزمني، فإننا نتعامل مع كل حالة على حدة، لأن كل حالة تختلف عن غيرها تمامًا. وهذا يشمل مستويات مختلفة من الناس، ودائمًا تتنوع الفروق الدقيقة. فإذا كانت لديك حالة بسيطة جدًا داخل السكرتاريا، ولا تتعلق بالجمعيات الأعضاء، من المتوقع حدوث تقدم في هذه الحالة في غضون شهر إلى شهرين إذا كان المحققون متفرغون لها تمامًا؛ بشرط وجود كل من كان طرفًا في هذا التحقيق وإمكانية مقابلته، إلخ. ومع ذلك فنحن منظمة عالمية، ونعمل في العديد من المناطق الزمنية المختلفة. والعديد من حالاتنا أشد تعقيدًا من ذلك بكثير لأن العديد من الأشخاص أطراف فيها. وتذكروا أيضًا أن جمعياتنا الأعضاء منظمات مستقلة، وبينما لدينا إمكانية الإشراف على بعض الموضوعات التي تأتينا في البلاغات والتقارير الآمنة، لا يمكننا حقًا التأثير على جميع الحالات التي تم الإبلاغ عنها، لأنها تقع في حدود اختصاص الجمعيات الأعضاء.

ومن حيث الإطار الزمني، من الصعب إعطاء إجابة محددة لأن كل حالة تختلف عن غيرها تمامًا. ومن حيث الاتجاهات السائدة، من السهل جدًا التعامل مع أي حالة داخلية، ونحن نتعامل بوتيرة أسرع وأفضل مع هذه الحالات بالتأكيد وهناك تحسن طوال الوقت.

لم تصدر أي تعليقات على ذلك، وتقدمت اللجنة بالشكر إلى ڤانيسا على عرضها التقديمي.

بند المعلومات: *أحاطت اللجنة علمًا بالآتي:*
أ) تقرير إدارة الحوادث والحماية للربع الأول من عام 2022 و
ب) تقرير إدارة الحوادث والحماية لشهر أبريل من عام 2022

6. التحديث المالي في 28 فبراير 2022 وتوقعات الربع الأول

أ) الميزانيات المتوقعة للربع الأول

بالنظر إلى الوضع المالي الحالي، اقترحت اللجنة الأخذ بتوقعات الربع الأول فقط وعدم التطرق كثيرًا إلى حسابات الإدارة المنتهية في 28 فبراير. وفي هذا السياق، قدمت جين أبرز توقعات الربع الأول إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).

وتم إعداد توقعات الربع الأول باستخدام النتائج الفعلية لمدة ثلاثة أشهر والتوقعات لمدة تسعة أشهر. وتم تحديث التغييرات المهمة فقط، وتضمنت المشاريع التي لم تُدرج في ميزانيات 2022، مثل برنامج WISH1 و WISH2 والتمديدات ذات التكلفة المحددة التي جاءت بعد نهاية العام.

وعلى جانب الأموال غير المقيدة، ارتفع الفائض من 0.5 مليون دولار أمريكي إلى 1.1 مليون دولار أمريكي في توقعات الربع الأول. وكان هذا نتيجة لزيادة الداخل الوارد من استرداد النفقات العامة (حوالي 1.8 مليون دولار أمريكي) من المشاريع المقيدة المدرجة الآن في التوقعات والتعديل الذي تم إجراؤه على الدخل الأساسي المتوقع باستخدام معدلات التحوط بدلاً من المعدلات المدرجة في الميزانية، ما أدى إلى تعويض زيادة استرداد النفقات العامة بحوالي 1.3 مليون دولار أمريكي. هذا فضلًا عن وجود انخفاض بنحو 0.2 مليون دولار أمريكي من النفقات الأساسية، حيث سيتم الآن استرداد الرواتب الأساسية من المشاريع الجديدة.

وانخفضت النفقات المخصصة لهذا العام من 16.7 مليون دولار أمريكي إلى 15 مليون دولار أمريكي. وهذا انخفاض بسيط أساسًا إلى 2.1 مليون دولار أمريكي عبارة عن رد بعض العناصر التي تم احتسابها مرتين في الميزانية المعدلة في المرة السابقة؛ يقابله 330,000 دولار أمريكي سيتم إنفاقها في عام 2022 لصندوق الضمانات العالمية.

وأخيرًا، بالنسبة للأموال المقيدة، يبلغ التحسن الإجمالي 3.7 مليون دولار أمريكي ناتج عن زيادة كبيرة في الدخل قدرها 38.4 مليون دولار أمريكي مع النفقات المرتبطة بهذه المشاريع. والنصيب الأكبر منه في برنامج WISH2 – دخل بمقدار 29.5 مليون دولار أمريكي ويجري التمديد محدد التكلفة من أبريل هذا العام حتى مارس 2023.

تم إطلاع اللجنة على التعزيزات الكبيرة التي شهدها الدولار الأمريكي وتأثيرها على دخل المنح المتوقع، نظرًا لوجود مبلغ كبير من المنح بعملات غير مقومة بالدولار الأمريكي. كما أُبلِغت اللجنة بأن 32٪ من الدخل الأساسي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) قد تم التحوط منه لتقليل هذا النوع من المخاطر بالتحديد، ومع ذلك لا يزال الرصيد مكشوفًا. ونتطلع إلى إجراء المزيد من عمليات التحوط مع تأكيد الدخل.

<u>الأسئلة والتعليقات</u>

تساءلت نيكوليت عن سبب وجود عجز إجمالي قدره 30 مليون دولار أمريكي بحسابات الإدارة يظهر بوضوح في الدخل والمصروفات عالية المستوى. وأبلغ فارون اللجنةَ أن هذا العجز لعام كامل، ولكن كما يتضح من الأرقام، تسهم بنصيب في ذلك الصناديق المخصصة والمقيدة فقط. ويرجع السبب في الأساس إلى اختلاف موعد الإنفاق، حيث قُبضت هذه الأموال أو هذا الدخل في السنوات السابقة ويتم إنفاقها هذا العام.

وطلب لاكشان أنه قد يكون من المفيد في المستقبل للجنة إضافة ملحوظة جانبية بسيطة تشرح هذه القيمة السلبية تحت الرسم البياني رقم واحد في التقرير. وسألت إليزابيث إذا كان من الممكن أيضًا النظر في كيفية عرض هذا الأمر على المجلس، لأن الجدول الموجز قد لا يكون مفيدًا كالجداول المفصلة. واتفق مع أعضاء اللجنة في اقتراحهم بشأن إيجاد طريقة أفضل لعرض هذه الأرقام.

ب) مراجعة والتوصية بالسحب من الميزانية لفتح مكتب أبيدجان.

قدم فارون إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بندًا إجرائيًا يتعلق بفتح مكتب جديد يقترح الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) إنشاءه في أبيدجان. وعرضت الورقة التي تمت مشاركتها مع لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) تحليلًا للتكلفة والمزايا المترتبة على إنشاء هذا المكتب بما في ذلك التقييم المبدئي للوفورات التي يمكن تحقيقها بسبب هذا المكتب. وأكد أن الغرض الأساسي هو التقارب مع الجمعيات الأعضاء لتعزيز قدرتها على الاستجابة.

وكان الطلب المقدم إلى اللجنة مفاده التماس الموافقة على سحب 199,000 دولار أمريكي من الاحتياطيات.

ج) مراجعة والتوصية بالموافقة على تعديل مخصصات المسار 1 لتوفير الأموال اللازمة لتعزيز بصمة الجمعيات الأعضاء

قدم ڤارون طلب الورقة الثانية. وسلط الضوء على أن هذه هي المرة الأولى التي سيعمل فيها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بنشاط لإضافة بصمته في البلدان الجديدة. وقد عمل فريق قيادة المديرين (DLT) وفقًا لمعايير متعددة في جبهتين (1) تطوير عملية واستراتيجية واضحة لكيفية انضمام شركاء جدد و (2) العمل بشفافية نحو إيجاد شركاء جدد في بلدان مختلفة.

واعتبارًا من اليوم، نتوقع إضافة شركاء في 15 دولة، فقدنا فيها أو لم يكن لنا فيها شركاء على الإطلاق. وأكد أن السكرتاريا ستعمل بنشاط للبحث عن هؤلاء الشركاء في جميع أنحاء العالم. ويدرك فريق قيادة المديرين (DLT) حقيقة أنه قد يتباطأ قليلاً حسب المصدر الذي تأتي منه الأموال ولكن هذه هي الخطة.

وسلط الضوء على أن الطلب المقدم إلى اللجنة كان مفاده السماح بإعادة رصد مبلغ 425,000 دولار أمريكي من المنح المخصصة ولكن غير المرصودة للجمعيات الأعضاء إما بسبب إيقاف/ فصل الجمعيات الأعضاء أو في حالة عدم وجود الجمعيات الأعضاء في تلك البلدان، في إطار منح المسار 1.

وسوف يتم استخدامها لإعداد العملية والأنظمة ولوضع هيكل واضح لكيفية القيام بذلك، وتوظيف مستشارين يبحثون بحثًا دقيقًا عن شركاء مختلفين يقومون بعمليات تقييم قياسية في جميع البلدان، لا تحركهم تحيزات ولا مصالح على أي مستوى.

<u>الأسئلة والتعليقات</u>

تساءلت نيكوليت عن افتتاح المكتب الجديد والمخاطر المرتبطة بإدارة هذا المكتب بما فيها عدم القدرة على إيجاد الموظفين المناسبين. وتساءلت إذا كان لدى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) الموارد اللازمة لتخصيصها لهذا المكتب؟ كما تساءلت عن سبب تخصيص مبلغ كبير لشراء سيارة؟

أوضح ألڤارو أن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) كان على دراية بالمخاطر، وسوف نتعامل معها ونحن نمضي قدمًا. وأبلغ اللجنة أن من المتوقع في معظم الحالات (باستثناء الشؤون المالية والأمن والسائق) إعادة توزيع الموظفين الحاليين بدلاً من تعيين موظفين جدد.

والخطير في الأمر أن الحكومة أخبرتنا أن نبدأ العمليات، حتى بدون الحصول على تسجيل رسمي. لكننا قررنا عدم القيام بذلك، لأن هذا قد يكون محفوفًا بمخاطر حقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قدر من عدم المخاطرة فيما يتعلق بالتأثير السلبي المحتمل على المكتب في نيروبي خلال الانتخابات المقبلة، وسوف تتم مواجهته بإنشاء هذا المكتب في أبيدجان.

وفيما يتعلق بشراء سيارة، فإن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، مثل العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في إفريقيا وآسيا، من الضروري أن يكون لكل مكتب سيارة للانتقالات في المدينة، وكذلك لإجراء المهمات، وبعض الزيارات الميدانية أيضًا. وهذا هو سبب اقتراح شراء سيارة.

وأوضح ألڤارو أننا جربنا السنغال من قبل كموقع لهذا المكتب لكننا لم نحصل على الدعم الكافي من الحكومة لفتحه. وكانوا قلقين من الطبيعة المثيرة للجدل للعمل الذي نقوم به، وانتهى بنا الأمر في أبيدجان كخيارنا المفضل الثاني، وأعتقد أنه سيكون خيارًا جيدًا.

وأضاف أن هذه ليست المرة الأولى التي يكون فيها للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) مكتبٌ في غرب إفريقيا. وقد كان للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) مكتبٌ من قبل، واضطر لإغلاقه بسبب سوء الإدارة، وربما كان السبب في ذلك هيكل الإدارة ونظامها القديم. ولن تتكرر نفس الأخطاء هذه المرة.

ولم تُطرح أسئلة أخرى وأحاطت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) علمًا واتخذت إجراءات بشأن البنود المقدمة

بند المعلومات: *أحاطت لجنة C-FAR علمًا بالآتي*
أ) التحديث المالي للربع الأول المنتهي في 28 فبراير 2022؛
ب) توقعات الربع الأول المالية لأرصدة العام 2022.

بند الإجراءات:
ج) المراجعة وتوصية مجلس الأمناء بالموافقة على سحب مبلغ 199,000 دولار أمريكي من الاحتياطيات العامة لتكلفة إنشاء المكتب وبدء تشغيله.
د) المراجعة وتوصية مجلس الأمناء بالموافقة على تعديل مخصصات المسار 1 للمنح لتوفير الأموال اللازمة لتعزيز بصمة الجمعيات الأعضاء بقيمة 425,000 دولار أمريكي.

7. رقم التخطيط الإرشادي للفترة من 2023 إلى 2025

قدم ڤارون إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) رقم التخطيط الإرشادي للفترة من 2023 إلى 2025. وأبلغ اللجنة أن هذه هي المرة الأولى التي ينتقل فيها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) إلى دورة تخطيط وميزنة جديدة مدتها ثلاث سنوات.

وسلط الضوء على أسباب الانتقال إلى دورة ميزنة وخطة مدتها ثلاث سنوات، ومنها تقليل تكلفة المعاملات سنويًا، وإيضاح الأمور/ تعزيز الاستقرار لدى الجمعيات الأعضاء عند توقع نوع الأموال التي يستطيع اتحاد IPPF توفيرها على مدى ثلاث سنوات.

ولم يكن الأمر سهلاً، وإنما واجب الشكر والتقدير لفريق جمع الأموال لاجتهاده في طرح توقعات واضحة. وكان هذا أيضًا في سياق إعداد برنامج جديد للتبرعات الفردية.

وفيما يتعلق بحساب الأموال الأساسية غير المقيدة المتاحة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، توقعنا أيضًا المقبوضات المقيدة الخاصة بالمشروعات على مدى السنوات الثلاث المقبلة، لفهم تأثير إمكانية استرداد النفقات العامة.

وفي إطار نظرتنا إلى المستقبل، تم إدراج زيادة في المخصصات نسبتها السنوية 3٪ في رقم التخطيط الإرشادي (IPF)، لمخصصات الميزانية للسكرتاريا والجمعيات الأعضاء. ومن المفترض أن يراعي هذا الإجراء الزيادات التضخمية والتكاليف الأخرى المتزايدة بسبب التحضير لبرنامج التبرعات الفردية، بينما نمضي قدمًا.

وأخيرًا، تم التأكيد للجنة أنه بالرغم من الجهود المبذولة، لا تزال الميزانية الحالية بها عجز بسيط، وتمت تغطيته في إطار تقديرات السحب من الاحتياطيات البالغة 4.3 مليون دولار أمريكي لتغطية النفقات المتوقعة.

وسوف نراقب الاتجاهات السائدة عن كثب ونحن نمضي قدماً، لكننا نشعر أن التوقعات المطروحة يمكن تحقيقها – خاصة أننا نتمتع حاليًا باحتياطيات صحية نسبيًا وهذا أنسب وقت لتخصيص تلك الاحتياطيات لاستراتيجية جديدة. ومواءمة تلك الإستراتيجية مع التمويل الذي يوجه إلى الجمعيات الأعضاء وتوقعات واضحة لما سيكون متاحًا للسنوات الثلاث القادمة.

أضافت إليزابيث أن من العلامات الفارقة جدًا أن تكون قادرًا على إعداد خطة وميزانية متعددة السنوات، وهي مناسبة جدًا للمرحلة التي وصلنا إليها في التخطيط الاستراتيجي، ونحن متحمسون جدًا لذلك. ونعلم أيضًا أننا نعيش في عالم يمر بأوقات غير مستقرة، وبالرغم من رغبتنا في تنفيذ هذه الالتزامات متعددة السنوات، نعلم أننا يجب أن نتحلي بالمرونة في تفكيرنا، مع تغير الأحداث في العالم من حولنا، وسوف نراقب السيناريوهات المختلفة عن كثب. ويراقب فريق قيادة المديرين (DLT) بالفعل بعض الأحداث العالمية التي قد تؤثر على عناصر مختلفة في التخطيط، لذا نريد أن نؤكد فقط أننا نمضي قدمًا ونضع في اعتبارنا أنها عملية متواترة تحظى دائمًا بنصيب من محادثاتنا المستمرة.

C-Fوأثنى إقليم أفريقيا على الفريق لوصوله إلى هذا الإنجاز، ونأمل أن يقدم العديد من الأفكار والرؤى عن كيفية اجتياز التقلبات العالمية وتحقيق أعلى الأرقام المالية.

ولم تصدر تعليقات أخرى ولا أسئلة ووافقت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) على التوصية بهذه التوقعات الإرشادية لدى المجلس في الاجتماع المقبل.

بند الإجراءات: *راجعت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) وأوصت مجلس الأمناء بالموافقة، على رقم التخطيط الإرشادي للفترة من 2023 إلى 2025 وتخصيصه للآتي*

أ) مسارات التمويل الأساسي الثلاثة و
ب) التخصيص للجمعيات الأعضاء والسكرتاريا.

8. الأعمال الأخرى

أبلَغَ ڤارون بأن جين قررت المضي قدمًا وأن هذا الاجتماع سيكون آخر اجتماع لها مع اللجنة. وتقدم بالشكر إلى جين على دعمها.

وتقدمت جين بالشكر إلى ڤارون وجميع أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) على ما قدموا من دعم. وأعربت عن تقديرها للطريقة المهنية في إدارة اجتماعات لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR). وأعلم أن منكم من يترك اللجنة العام المقبل وقد تتغير الأمور ولكن أشكركم جميعًا، وأتمنى لكم التوفيق في المستقبل، إذ ينتظرنا الكثير من التحديات ونحتاج إلى توجيهاتكم.

وتقدم أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بالشكر إلى جين لكفاءتها ومواهبها العديدة ولأنها ساعدتهم في رؤية

الأشياء من منظور جديد. وتمنى لها أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) النجاح الباهر في المستقبل.

وشكرت إليزابيث الجميع، وقبل اختتام الاجتماع، أبلغت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) أننا سوف نتقدم إلى مجلس الأمناء بالتوصيات التي طرحتها اللجنة. وكما هو الحال دائمًا، سوف نبلغكم بقرارات المجلس وأيضًا بالمحادثات مع الجهات المانحة حول التزاماتهم المستقبلية لأنها تؤثر على توقعاتنا المستقبلية.

ولم تصدر تعليقات أخرى. وفي ختام الاجتماع قدم ڤارون واليزابيث الشكر للجميع على ما قدموه من مساهمات قيمة في هذا الاجتماع.